الخبراء الاجانب

وتقاريرهم عن التعليم في مصر (١)

في السنوات الخمس الاخيرة ، انتدبت وزارة المعارف جماعة من الخبراء الاجانب ، لدراسة نظم التعليم العامة في مصر ، والنظر في السياسة التعليمية او لدراسة نظم مدارس معينة كمدرسة المهندسة الملكية . وما نلاحظه عما لهذه التقارير من الشأن ، ان النظر في السياسة التعليمية في بلادٍ ما ، لا بدَّ ان يراعى فيه دراسة مستفيضة لتطور نظم التعليم والاسباب التي ادت الى هذا التطور ، ودراسة سيكلوجية لمستوى التلاميذ العقلي وبحث اقتصادي واجتماعي للبيئات المختلفة . لهذا وجب ان تؤخذ تقارير هؤلاء الخبراء ، والنتائج التي وصلوا اليها بشيء من التحفظ ، لاسيما ما يختص منها بسياسة التعليم العامة . ولكن لا شك في ان آراء هؤلاء الخبراء فيها شيء كثير من الحقيقة . لاسيما ما كان منها خاصًّا بالشؤون التي لا تعتمد على الاستعداد السيكلوجي او اعتبارات البيئة وان كان غير واحد من المشتغلين بالتعليم في مصر قد ردد جانباً كبيراً من هذه الملاحظات في فترات مختلفة.

واهم هؤلاء الخبراء الذين درسوا نظم التعليم العامة : كلاپاريد السويسري ومان الانجليزي

﴿ مهمة كلاپاريد ﴾ الدكتور كلاپاريد ، مدير معهد البيداجوجيا (التربية) واستاذ علم النفس الخاص بالاطفال في جامعة جنيف في سويسرا وقد ندبته وزارة المعارف وعهدت اليه في وضع خطة عامة للاصلاح المدرسي تتناول النظام السائد حالاً في مصر وبوجه خاص مدرسة المعلمين . وقد جاء كلاپاريد في اواخر شهر اكتوبر سنة ١٩٢٨ ، وبقي نحو ثمانية اشهر ، اصدر بعدها تقريراً عن آرائه ومباحثه ، طبعته وزارة المعارف فيما بعد . وقد اعتمد في دراسته على مصادر متعددة ، منها آراء المعلمين والمفتشين وخبراء الامتحانات ثم على الملاحظات التي عنَّت له في خلال زياراته للمدارس المختلفة ، كذلك على الاختبارات السيكلوجية التي اجراها على بعض تلاميذ المدارس في مختلف درجات الدراسة في المدن والارياف ، كما انه اعتمد على ملاحظات لفيف من طلاب مدرسة المعلمين العليا

واهم المباحث التي عهد الى الاستاذ كلاپاريد في درسها ما يأتي :

(١) نظام مدارس المعلمين ، وهل تختلط فيها المواد العلمية البيداجوجية، وهل تنضم مدرستا المعلمين الى كليتي العلوم والآداب بالجامعة المصرية . وما الخطة التي تسير عليها الوزارة في تخريج المعلمين.

(٢) دراسة نظام التعليم العام : وهل النظام الدراسي في جميع مراحل التعليم يحتاج الى اصلاح او تغيير لا سيما من حيث مواد الدراسة وعددها ومقدارها ومن حيث الترجيح بين الدراسة في مدارس

(١) فصل من « تقويم التعليم » صنفه احمد عطية الله ومثله دار الهلال للطبع

البنين والبنات وعدد المدارس التي تخصص لكل مرحلة بالقياس الى عدد السكان. (٣) دراسة نظام التعليم الالزامي - وهل الخطة المتبعة تتفق مع الانتقال من حالة الامية الى حالة المعرفة من الوجهتين الاجتماعية والتعليمية (٤) دراسة ميزانية التعليم بالقياس الى الميزانية العامة (٥) علاقة المدارس العليا بالجامعة

يرى كلاباريد ان المشتغلين بالتعليم يخلطون بين الغرض من التعليم والغرض من التربية وان كان لا يرى ان هذا الخطأ خاص بمصر وحدها غير ان مصر باستمدادها النماذج المدرسية من اوربا انما نقلت منها اسوأ النماذج وزادتها سوءاً من عندها. واكبر ظاهرة في هذا الاضطراب، الغلو في التعليم وبناؤه على الفاظ يحفظها التلميذ دون فهم لمعانيها وهذا كله نتيجة لتحصيل المناهج الدراسية ما لا تطيق وخوف الامتحانات وجهل اساتذة كثيرين بطبيعة عقل التلميذ وضرب مثلاً لذلك بدروس اللغات. ورأى ايضاً ان التفاوت في اعمار تلاميذ الفرقة الواحدة كبير وعدد الاضرار الخلقية والفنية التي تنشأ عن هذا التفاوت. ثم انه لاحظ كثرة عدد التلاميذ في فرق مدارس الاطفال كثرة شاذة. وكذلك انتقد تخصيص المعلمين في المدارس الاولية والابتدائية. واخذ على نظار المدارس انصرافهم عن دراسة حالة تلاميذهم النفسية والصحية. ثم انه انتقد الابنية المدرسية وقلة مدارس البنات

﴿ ماذا يقترح كلاباريد ﴾ شخص كلاباريد الداء ثم انه اقترح علاجاً له واهم مقترحاته ما يلي :

نقص عدد التلاميذ في الفرق مع زيادة التجانس في السن والمستوى العقلي واختبار كل طفل على حدته اختباراً فردياً مع تعيين معلمي فرق في المدارس الاولية والابتدائية وجعل تعليم الاطفال الى التاسعة في ايدي المعلمات. ثم انه يرى تضييق نطاق المناهج وتعديل نظام الامتحانات وجعلها تعتمد على التفكير لا على الاستظهار. ثم انه يرى توسيع نطاق التعليم الابتدائي والثانوي للبنات والاتئاد في نشر التعليم الالزامي ريثما يتخرج المعلمون القادرون على القيام باعبائه. واقترح تعديل اسلوب اعداد المعلمين وانشاء فرق متنقلة لنشر الثقافة في الارياف والقاء محاضرات اسبوعية في التربية لتجويد المعلمين وتعيين مفتشين سيكولوجيين لمواصلة البحث في المدارس ولارشاد المعلمين. ثم انه نادى بنظام المركزية في التعليم واشار بوجوب منح مدى من الحرية للمعلمين ولنظار المدارس

﴿ تقرير المستر مان ﴾ : ندبت وزارة المعارف المستر (مان) مفتش المدارس وكليات المعلمين بوزارة المعارف الانكليزية لدراسة سياسة التعليم في مصر فجاء في سبتمبر سنة ١٩٢٨ وامتدت زيارته الى ابريل سنة ١٩٢٩ واعد تقريراً قدمه الى وزارة المعارف. وأهم المسائل التي طلب اليه بحثها وابداء الرأي فيها نظام تخريج المعلمين ثم مناهج الدراسة المتبعة في مراحل التعليم العام والعلاقة بين مناهج مدارس البنات والبنين ثم دراسة نظام التعليم الاولي الالزامي وعدد المدارس اللازمة لكل مرحلة من مراحل التعليم ثم ابداء رأيه فيما يجب تخصيصه للتعليم من ميزانية الدولة العامة

يرى المستر مان أن ما أعد حتى الآن من وسائل التعليم الاولي ناقص نقصاً كبيراً كما ان تعليم الاطفال في المدارس بحسب الطرق الحديثة يكاد يكون معدوماً في جميع انحاء القطر حالة أن ما أعد للتعليم

العالي وما يتبعهُ من التعليم الابتدائي والثانوي يزيد زيادة فاحشة بالقياس الى ما أعد لتعليم الاولاد. ثم ان ما اعد من الوسائل لتعليم البنات يسير اذا قيس بما أعد لتعليم البنين . أما فيما يختص بأجور التعليم وبنظام المجانية وبالمرتبات المدرسية فيرى انها غير منظمة وناقصة من بعض الوجوه

وهو يستهجن التغالي في تركيز السيطرة على التعليم في الادارة الرئيسية ، هذا الذي ادى الى طبع المدارس وطرق التدريس ومواد الدراسة بطابع واحد . لهذا يقترح ان يعدل نظام اختصاص الموظفين في وزارة المعارف تعديلاً يمنع الخلط في الاعمال الادارية ، كما يرى ان يعهد في ادارة التعليم الاولي وما يتبعهُ من مدارس المعلمين والمعلمات الى سلطات محلية مع توزيع المفتشين على مناطق معينة ثم هو يقترح أن يخول نظار المدارس قسطاً من الحرية اوفر مما يخولونه الآن في ادارة مدارسهم

وقد اهتم المستر مان بأمر الامتحانات اهتماماً كبيراً واقترح اقتراحات عديدة بشأن كل شهادة من الشهادات فهو يرى مثلاً الا يمتحن الطلبة في الشهادة الابتدائية الا في الرياضة واللغة العربية ولغة اوربية واحدة . اما في التعليم الثانوي فاقترح ان يباح للتلاميذ التخصص في الدراسة العلمية او الادبية ابتداء من السنة الاولى مع انقاص عدد المواد المقررة للامتحان . وعنده ان يبطل اعطاء شهادات للطلبة الناجحين في امتحان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، والغاء نظام الملاحق وعدم اعتبار الشهادات الدراسية اساساً لتعيين موظفي الحكومة

وقد درس الخبير الانكليزي مسألة الحياة الاجتماعية الخاصة بالطلبة الغرباء فرأى ان تتولى المدرسة التي هم فيها امر سكناهم وتدبير شئون معيشتهم ورياضتهم واعداد فنادق مدرسية موافقة للطلبة الكبار وتنقيح جداول اوقات الدروس بقصد ايجاد فترات كافية لتمكين المدرسين والطلبة من الاستراحة وتناول الغذاء . وقد عني في تقريره بأمر المدارس الفنية المتوسطة فهو يرى ان يؤخذ التلاميذ لهذه المدارس من المدارس الاولية مباشرة ويراعى في الاختيار صغر السن . اما عن نظام التعليم فهو يرى وجوب مقاومة تغلب الدراسة النظرية والعلمية على الدراسة العملية في التعليم الفني وذلك بتأليف مجلس استشاري في كل مدرسة وزيادة عدد معلمي الصناعات ممن سبق لهم ان مارسوا العمل في ميدان الصناعة الحرة

ويتبين مما تقدم ان هذين التقريرين يشيران الى ضرر نظام المركزية في التعليم والاهتمام الشاذ بأمر الامتحانات العامة وتشجيع التعليم الابتدائي والثانوي على حساب التعليم القومي . اما اصلاح نظام التعليم فلا يكون الا باعطاء حرية كافية للنظار والمعلمين وبصرف العناية عن التعليم التلقيني النظري . ومما نلاحظه عن تقرير الخبير السويسري عنايته بالدراسة السيكولوجية الفردية للتلاميذ ، الا انه اخطأ في تطبيق الاختبارات الاوربية على التلاميذ المصريين لذلك كانت النتيجة التي وصل اليها غير صحيحة وهي انخفاض مستوى ذكاء الطفل المصري عن اي طفل اوربي . اما آراء الخبير الانكليزي فشبيهة بنظام التعليم الانكليزي